أثر الإنفاق العام علي تخفيف حدة ظاهرة الفقر في مصر

أ.د. على شريف عبد الوهاب وردة*
أ.م.د. عصام أحمد البدرى عبد العظيم**
ياسمين هاشم عبد المجيد الشريف***

(*) **أ.د. على شريف عبدالوهاب وردة** حاصل على الدكتوراه فى الفلسفة فى الاقتصاد من جامعة أسيوط ١٩٩٢، والماجستير فى الأقتصاد من جامعة الزقازيق. عمل أستاذ مساعد اقتصاد بكلية الاقتصاد والإدارة جامعة القصيم ،ثم استاذ مساعد اقتصاد بقسم العلوم الاقتصادية بمعهد الكفاية الانتاجية – جامعة الزقازيق ، ثم أستاذ الاقتصاد المشارك بقسم الاقتصاد والتمويل جامعة القصيم ،ثم أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بكلية التجارة جامعة المنوفية. وله أهتمامات بحثية عن النظرية الاقتصادية ،الاقتصاد القياسى ، التخطيط الاقليمى ،المالية العامة والاقتصاد الكلى.

Email : awardah2001@ yahoo.com

(**)**د . عصام أحمد البدري:** أستاذ الاقتصاد المساعد ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة - كلية التجارة – جامعة المنوفية ، ويهتم الباحث بقضايا النمو الاقتصادى ومشاكل الاقتصاد المصرى

Email : esamahmed1981@gmail.com

(*) **ياسمين هاشم عبد المجيد الشريف :** باحث ماجستير تخصص اقتصاد – كلية التجارة – جامعة المنوفية

Email: hashemyasmin7@gmail.com

ملخص البحث

يهدف البحث إلى تحليل وقياس أثر الإنفاق العام على تخفيف حدة ظاهرة الفقر في مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٢٠، وذلك من خلال تناول كل من الدراسات التطبيقية والإطار النظري للإنفاق العام والفقر، وكذلك استعراض تطور مؤشرات الفقر وهيكل الإنفاق العام في مصر وبعض التجارب الدولية، وتوصل البحث إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام والفقر، وهناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من التعليم إلى الصحة، وعلاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من الدعم إلى التعليم، وعلاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من الدعم إلى الصحة، وأكد اختبار نموذج تصحيح الخطأ إلى وجود علاقة قصيرة الأجل بين متغيرات البحث.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، الفقر، النمو الاقتصادي، مصر.

Abstract

The research aims to analyze and evaluate the impact of the public spending on poverty in the Egypt during the period of 1990 - 2020, by addressing both the applied literature and theoretical treatment of public spending and poverty, as well as reviewing the development of poverty indicators, the structure of public spending and Some international experiences, the research finds that the co-integration test confirmed that the variables are integrated, so a long-run balance positive relationship between public spending and poverty, the results of Granger-Causality also found that there is a single causal relationship that goes from education to health, a single causal relationship that goes from support to education, a single causal relationship that goes from support to health, the vector Error Correction Model test confirmed a short-run relationship between research variables.

Keywords: public spending, poverty, economic growth, Egypt.

مقدمة

تواجه مشكلة الفقر الدول المتقدمة والنامية على حد السواء وإن كانت أثاره أكثر حده على اقتصادات الدول المتوسطة ومنخفضة الدخل ومنها مصر، وشكل ذلك دافع أساسي للمجتمع الدولي خاصة البنك الدولي لتبني استراتيجية الهدف منها خفض معدلات الفقر العالمي بين سكان العالم من ١١% إلى ٧% وذلك في نهاية ٢٠٣٠، حيث خصص البنك الدولي ما يزيد عن ٥٠٠ مليون دولار لتمويل مشروعات للدول النامية تساعدها على الحد من الفقر.

وتبرز أهمية الإنفاق العام كأحد أدوات السياسة المالية والمتغيرات الاقتصادية الكلية؛ لارتباطه بتطور دور الدولة في الاقتصاد والذي يعد ضروريًا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب الأزمات والتأثير على الطلب الكلي، حيث يساهم بشكل مباشر في تنمية رأس المال البشري بتمويله للخدمات الضرورية كالتعليم والصحة التي تُقدَّم لأفراد المجتمع باعتبارهم وسيلة التنمية الاقتصادية، لذلك يجب إتباع حزمة من السياسات الاقتصادية لمواجهة هذه المشاكل، كإيجاد وسائل لزيادة دخول الفقراء وإقامة مشاريع خاصة تضمن لهم مصدرًا ثابتًا للدخل، عن طريق منح تمويلية تتماشي مع ظروفهم وتحسين مستوياتهم التعليمية ومهاراتهم التدريبية وتوفير الرعاية الصحية مع التركيز علي المناطق الريفية والمعزولة، وتوفير المرافق الضرورية والمياة والصرف الصحي والسكن اللائق للحياة، ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث والتي من الممكن اعتبارها خطوة في استبيان طريقة استخدام مصر لأدواتها الاقتصادية (الإنفاق العام) لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي تخفيف حدة ظاهرة الفقر.

مشكلة البحث

يعد الفقر من أبرز المشكلات التي تواجه الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، وذلك لما للفقر من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية عديدة، على الرغم من الجهود التي بُذلت وتبذل من أجل تحسين مستوى معيشة المواطنين، إلا أن نسبة الفقراء في مصر وفقًا لمؤشر خط الفقر القومي زادت من حوالي ٢٤.٣% عام ١٩٩٠ / ١٩٩١ إلى ٢٩.٧% عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، كما بلغ خط الفقر القومى للفرد عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ حوالي ١٠٢٧٩ جنيهًا في السنة أى ٨٥٧ جنيهًا للفرد فى الشهر، مما أطاح بالطبقة المتوسطة التي سقطت في براثن دائرة الفقر، أما خط الفقر المدقع فقد ارتفع في عام ١٩٩٠ من ٥٨٩٠ في السنة أى ٤٩١ جنيهًا للفرد في الشهر إلى ٦٦٠٤ جنيهات أى ٥٥٠ جنيهًا للفرد فى الشهر في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، وعليه تتمثل مشكلة البحث في

زيادة معدلات الفقر في مصر علي الرغم من الجهود التي بذلت من أجل تحسين مستوي المعيشة وزيادة مستوي الإنفاق الحكومي، والإصلاحات الاقتصادية التي أعلنت عنها الحكومة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وهذا ما يسعى البحث إلي معرفته، ومحاولة الإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة:

ما هو أثر الإنفاق العام علي مستويات الفقر في مصر؟

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من الدور الهام الذي يلعبه الإنفاق العام ومكوناته المختلفه في التأثير على النشاط الاقتصادي في المجتمع وبالتالي التأثير على معدلات الفقر، ويعد الفقر عائقًا أساسيًا في تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصةً في البلدان النامية التي تسعى إلى توفير حزمة برامج لدعم الفقراء والتخفيف من حدة الفقر، ولكن نظرًا لمحدودية الموارد في هذه البلاد ما زالت هناك فئات كثيرة من الفقراء خارج هذه البرامج، وهنا يأتي دور الإنفاق العام وبخاصةً الإنفاق العام على رأس المال البشري(التعليم والصحة) في زيادة مستويات معيشة الطبقات الفقيرة وخروجها من حلقة الفقر.

أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في:

التعرف على أثر الإنفاق العام على تخفيف حدة ظاهرة الفقر في مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٢٠.

وينبثق من الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعيه تتمثل في:

- تحليل هيكل الإنفاق العام في مصر.
- عرض العلاقة بين الإنفاق العام والفقر من واقع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية.
- قياس أثر الإنفاق العام على الفقر في مصر.
- توضيح الأثر الإيجابى للإنفاق العام علي الفقر في مصر.

فروض البحث

من خلال عرض المشكلة البحثية والهدف الرئيسي للبحث والذي ينبثق منه عدة أهداف فرعية، يتم صياغة الفرض الرئيسي التالي للبحث وهو:

" توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين الإنفاق العام وبين الفقر"

من خلال الفرض الرئيسي للبحث والذي ينبثق منه ثلاثة فروض فرعية وهي كالتالي:

- توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين حجم الإنفاق العام على التعليم ومستوى الفقر في مصر.
- توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين حجم الإنفاق العام على الصحة ومستوى الفقر في مصر.
- توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين حجم الإنفاق العام على الدعم ومستوى الفقر في مصر.

منهجية البحث

لتحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته، اعتمد على أسلوب المزج بين المنهج التحليلي الوصفي والمنهج التحليل الكمي القياسي، حيث تم استقراء البيانات الكمية عن مؤشرات الإنفاق العام ومؤشر معدل الفقر لتوصيفها، ثم تم استخدام نموذج قياسي يعتمد على اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث، ثم استخدمت اختبار جرانجر للسببية (Granger causality test) فضلاً عن الإعتماد على اختبار التكامل المشترك بإستخدام إختبار جوهانسن (Johansen test)، وكذلك نموذج تصحيح الخطأ (Vector Error correction)، وذلك لدراسة العلاقة التبادلية بين متغيرات الدراسة من خلال البرنامج الإحصائي E-Views.

حدود البحث

يسعى البحث لمحاولة التوصل إلى معرفة مدى تأثير الإنفاق العام على الفقر خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٢٠ وذلك بالتطبيق علي مصر بتقسيمات أقاليمها المختلفة؛ من ريف وحضر.

خطة البحث

ويتكون البحث من ستة أجزاء بالإضافة إلى المقدمة ، مشكلة البحث، أهمية البحث، أهداف البحث، فرضيات البحث، منهجية البحث، حدود البحث يتم عرض خطة البحث كالتالي:

أولاً: الدراسات السابقة

ثانيًا: الإطار النظري للفقر والإنفاق العام.

ثالثًا: تطور الفقر في مصر.

رابعًا: تطور الإنفاق العام في مصر.

خامسًا: التجارب الدولية.

سادسًا: النموذج القياسي.

وأخيرًا النتائج والتوصيات والمراجع.

أولاً: الـدراسـات السابقة

١- دراسة (العراقي وآخرون، ٢٠٢٣) بعنوان قياس أثر التنمية البشرية على الفقر في مصر

هدفت إلى إلقاء الضوء على وضع الفقر والتنمية البشرية في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠)، وتوصلت إلى أن نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية كمتغير تابع يرتبط بعلاقة طردية بكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، والإنفاق العام على الصحة كنسبة من إجمالي الإنفاق العام، كما توجد علاقة عكسية بين الإنفاق العام على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق العام ومعدل النمو السكاني، وتوصي بضرورة زيادة نسبة الإنفاق العام على الصحة والتعليم ووضع سياسات للحد من معدلات التضخم والبطالة.

٢- دراسة (Elazhary and Elshahawany, 2022) بعنوان Government Spending and Regional Poverty Alleviation: Evidence from Egypt

سعت إلى تحليل أثر الإنفاق الحكومي في التخفيف من حدة الفقر الإقليمي في مصر، وتوصلت إلى أن الإنفاق الحكومي الاجتماعي يؤثر بشكل كبير على الحد من الفقر، وأيضًا يؤثر الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم والإنفاق الاجتماعي تأثيرًا سلبيًا كبيرًا على الفقر وخاصة في صعيد مصر والقاهرة، وأوصت الدراسة بضرورة التدخل من خلال زيادة الإنفاق العام المخصص للخدمات الاجتماعية؛ لأنه أكثر أنواع الإنفاق الحكومي تأثيرًا على التخفيف من حدة الفقر في مصر.

٣- دراسة (الخنيزي، ٢٠٢٠) بعنوان دور التعليم في الحد من الفقر في مصر" دراسة قياسية"

هدفت إلى قياس دور التعليم في الحد من الفقر في مصر، **وتوصلت** إلى ارتفاع نسبة الفقر خلال فترة الدراسة على مستوى الجمهورية وبالأخص في ريف الوجه القبلي، ووجود علاقة عكسية بين الدخل السنوي لرب الأسرة والإنفاق على التعليم ومستوى التعليم لرب الأسرة والنوع كمتغيرات مستقلة والفقر كمتغير تابع، ووجود علاقة طردية بين حجم الأسرة والفقر،

وأوصت بأنه ينبغي على الدولة الاهتمام بالأسر التي تعولها النساء وخاصة من يقعون تحت خط الفقر وتقديم برامج حماية اجتماعية كافية لهم .

٤- دراسة (دسوقي، ٢٠٢٠) بعنوان دور حجم وكفاءة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر

هدفت إلي معرفة أثر الإنفاق العام على معدلات النمو الإقتصادى في مصر، فى ضوء مستويات كفاءة هذا الإنفاق وذلك خلال الفترة (١٩٩٠/١٩٩١-٢٠١٩/٢٠٢٠)، **و توصلت** إلي وجود علاقة معنوية موجبة طويلة الأجل بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادى فى مصر، ولكن عند أخذ الكفاءة بعين الإعتبار وإدخالها فى نموذج النمو فإن النتائج أصبحت مغايرة تمامًا، **وأوصت** بتعزيز معدلات النمو الاقتصادي بالمزيج من الحجم والكفاءة، مع التركيز على محاربة الفساد بشتى الطرق وضرورة إعادة تخصيص الموارد الحكومية والاستخدام الفعال لتلك الموارد وتوجيهها نحو الأنشطة والمجالات التي تحفز من النمو الاقتصادي طويل الأجل في مصر.

٥- دراسة (Oriavwote and Ukawe, 2019) بعنوان Government expenditure and poverty reduction in Nigeria

هدفت إلى التحقق مما إذا كانت جهود الحد من الفقر من خلال الإنفاق الحكومي قد تُرجمت بالفعل إلى انخفاض في مستوى الفقر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٦)، وتوصلت إلى أن نتيجة التكامل المشترك تشير إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات، وأن الإنفاق الحكومي على التعليم والبناء والتشييد له تأثير إيجابي على دخل الفرد، وأشارت نتيجة اختبار جرانجر للسببية إلى عدم وجود علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم، وأوصت بزيادة ومراقبة الإنفاق الحكومي بشكل مناسب والتي يمكن تعزيزها من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

6- دراسة (Taruno,2019) بعنوان Public Spending and Poverty Reduction in Indonesia: The Effects of Economic Growth and Public Spending on Poverty Reduction in Indonesia 2009-2018

هدفت إلى معرفة دور النمو الاقتصادي والإنفاق العام وخاصة التعليم والصحة والحماية الاجتماعية في الحد من الفقر في اندونيسيا، وتوصلت إلى أن تخصيص الإنفاق على الصحة

والتعليم لـه تـأثير فـي تقليل معدل الفقر بين المناطق الحضرية والريفية، بينما يتأثر انخفاض معدلات الفقر فـي المناطق الحضرية بالإنفاق على الصحة، وأظهرت أيضًا أنه على مدى السنوات العشر الماضية لم يكن للنمو الاقتصادي والإنفاق على الحماية الاجتماعية تأثير كبير في الحد من معدلات الفقر، وأوصت بتركيز برامج الحد من الفقر على الاستثمار في قطاعي الصحة والتعليم.

٧- **دراسة (جويفل، ٢٠١٧) بعنوان دور الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي في إطار العدالة الاجتماعية بالتطبيق على مصر**

هدفت إلى معرفة أثر مكونات الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في إطار العدالة الاجتماعية في مصر خلال فترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٥)، **وتوصلت** إلى أن نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ليس لها أثر معنوي في الأجل القصير، بينما تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وأن نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي ليس له أثر معنوي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، بينما له أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، **وأوصت** بضرورة أن تعمل الحكومة المصرية على خفض الإنفاق الجاري غير الضروري سواء على الأجور أو الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية أو فوائد الدين العام أو شراء السلع والخدمات أو المصروفات الأخرى، وتدنية إلى أقل مستوى ممكن بما يضمن تحقيق كفاءة الإنفاق العام والحد من الفساد وإهدار المال العام.

٨- **دراسة (Yaekob, 2016) بعنوان ، Relation of government expenditure with economic growth and poverty reduction in Ethiopian –ARDL analysis**

هدفت إلى معرفة علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي والحد من الفقر في إثيوبيا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٣، **وتوصلت** إلى أن الإنفاق الحكومي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار وتحسين تعليم ومهارات الأسر من خلال تحسين رأس المال البشري، وأيضًا أن الإنفاق الحكومي له تأثير كبيرعلى خفض الفقر في الأجل القصير، **وأوصت** بضرورة توسيع دور الحكومة لضمان حجم ونوعية الاستثمار الخاص على أعلى مستوى ممكن.

٩- دراسة (Birowo,2011) بعنوان The relationship between Government Expenditure and poverty rate in Indonesia

هدفت إلى معرفة العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل الفقر في إندونيسيا، وتحديد مخصصات الإنفاق الحكومي التي لها تأثير كبير على الحد من الفقر، **وتوصلت** إلى أنه لا توجد علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي بشكل عام مع معدل الفقر، ووجود علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي في قطاعي التعليم والصناعة ومعدل الفقر قبل تعديل الميزانية، **وتوصي** بإعطاء المزيد من الأهمية للإنفاق على الخدمات العامة والأمن والتعليم لتقليل معدل الفقر.

١٠- دراسة (Lokshin, El-laithy and Banerji, 2010)بعنوان Poverty and economic growth in Egypt, 1995 – 2000

هدفت إلى معرفة تأثير النمو الاقتصادي على الأبعاد الاقتصادية للفقر، وتقييم التغيرات في الفقر وعدم المساواة بين عامي ١٩٩٥-٢٠٠٠، **وتوصلت إلى** أن متوسط إنفاق الأسرة ارتفع في النصف الثاني من التسعينات وانخفض معدل الفقر من ٢٠% إلى أقل من ١٧%، وأن معدلات الفقر في مصر بصفه عامة انخفضت من ١٩.٤% في ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ١٦.٧% في ١٩٩٩/٢٠٠٠، **وتوصي** بتوجيه مبادرات سياسة الحد من الفقر من خلال فهم أنماط النمو وإعادة التوزيع في أواخر التسعينات، وكذلك إعداد مجموعه مرنه من السياسات التي يمكن أن تصمد أمام التقلبات الاقتصادية، وأيضًا وضع إطار سياسي لمسار نمو أكثر استدامة وإنصافًا لمصر.

تم الاستفادة من الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري للبحث، كما أسهمت في إلقاء الضوء على أهمية دراسة دور الإنفاق العام في تخفيف حدة الفقر في مصر، واتفق هذا البحث مع الدراسات السابقة في التعرض للحد من ظاهرة الفقر من عدة زوايا مثل طبيعة المشكلة وتطورها، كما تناولت أحيانًا بعض السياسات الحكومية المؤثرة في الظاهرة، إلا أن معظم هذه الدراسات لم تركز تركيزًا كاملاً علي سياسة الإنفاق العام ودورها في تخفيف حدة ظاهرة الفقر خلال فترة الدراسة في الاقتصاد المصري، والتي ستغطي الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٢٠، الأمر الذي يؤكد اختلاف هذا البحث عن الدراسات السابقة.

ثانيًا: الإطار النظري للفقر والإنفاق العام

يعد الفقر من أهم القضايا التي تشغل صانعي القرار خاصة في الدول النامية، وعلي الرغم من الجهود التي بذلت من أجل تحسين مستوي المعيشة وزيادة مستوي الإنفاق الحكومي، إلا أن زيادة معدلات الفقر مازالت مستمرة، ومع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، زادت أهمية الإنفاق العام باعتباره الأداه الرئيسية التي تستخدمها الدولة لتحقيق دورها في الميادين المختلفة، ولذلك شهدت معظم دول العالم زيادة ملحوظة في نفقاتها العامة بشقيها الاستثماري والجاري وذلك نتيجة لتغيردور الدولة من الحارسة، إلي المتدخلة ثم إلي المنتجة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبرالعلاقة بين الإنفاق العام والتخفيف من الفقرعلاقة سببية؛ لأن التوسع في الإنفاق العام يؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي، وبالتالي زيادة معدلات النمو من خلال زيادة الطلب الكلي (مسعود وساسي، ٢٠٢٠:ص ٥٠)، مما يعمل على امتصاص معدلات البطالة وخلق فرص عمل تساعد الأفراد علي تحسين مستوي حياتهم والاستفادة من كافة الخدمات الاجتماعية داخل الدولة، فهو يؤثر في قدرة الناس علي العمل والادخار والاستثمار.

ووفقًا للنظرية الكينزية يساهم الإنفاق العام بدور مهم في النشاط الاقتصادي، حيث يمثل الإنفاق العام أداة مهمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير في مواجهة التقلبات المفاجئة في الاستثمار الخاص، كما يمكن أن يساهم في حفز النمو الاقتصادي على الأقل في الأجل القصير، كذلك تشير نظريات التنمية الاقتصادية مثل نظريات النمو المتوازن أو الدفعة القوية إلى أهمية دور الانفاق العام في توفير البنية الأساسية وفي إنشاء الصناعات الثقيلة وضمان عدالة التوزيع للموارد الطبيعية وللعوائد من خلال هيكل الإنفاق العام.

و تطور مفهوم الفقر خلال الأربعة قرون الماضية من انخفاض دخل الفرد مرورًا بإدخال مفهوم الحرمان النسبي والمتعدد حتى إدراج قضايا احترام النفس وعدم مقدرة الفرد على مشاركة ومواكبة المجتمع في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث اقتصر مفهومه في الستينات على فقر الدخل فقط والذي يتم قياسه بمتوسط دخل الفرد في المجتمع، ولذلك لجأ الاقتصاديون إلى زيادة النمو الاقتصادي كسياسة أو آلية لتخفيف حدة الفقر، ثم تطور في السبعينات واشتهر عالميًا خاصة بعدما تبناه رئيس البنك الدولي روبرت ماك نمار في عام ١٩٧٣، وأصبح يتضمن حاجات أساسية أوسع لحياة الإنسان مثل الصحة والتعليم وجاء هذا التطور كنتيجة لجهود منظمة العمل الدولية عندما أوضحت أن الفقر لا يقتصر على فقر الدخل فقط وإنما يشمل

الافتقار إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والمسكن والملبس (الفقر من منظور الحاجات الأساسية).

وانطلاقًا من منتصف الثمانينات دخلت متغيرات أخرى في مفهوم الفقر ليشمل جوانب غير مالية مثل إدراج مفهوم العجز الاجتماعي(غياب الفرص وحرية الاختيار وعدم مشاركة جميع أفراد المجتمع في القضايا العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية)، وركز مفهوم الفقر في التسعينات على الحرمان المتعدد والتي تتمثل مظاهره في انخفاض الحالة الصحية والتعليمية، وأيضًا انخفاض مستوى الاستهلاك الغذائي والوضع السكني ..إلخ (هاشم،٢٠١٤:ص٦)، وفي سبتمبر عام ٢٠٠٠ تم إطلاق إعلان الألفية من قبل الأمم المتحدة وتتضمن ثمانية أهداف، وجاء التصدي للفقر كأولوية ثم اتجهت باقي الأهداف نحو معالجة تداعياته، ثم تغيرت نظرة العالم لتعريف الفقر نتيجة التطور الذى حدث على مفهومه، بدأ النظر إلى مستويات المعيشة وإلى أبعاد مختلفة في قياس مستوى الفقر، مثل مؤشرات التعليم والصحة وكذلك الخدمات الأساسية التي يتمتع بها الفرد داخل كل دولة وهذا ما أطلقت عليه الأمم المتحدة مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، وفي سبتمبر ٢٠١٥ أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة رسميًا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ، والتي تضم ١٧ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، وتتمثل الغاية الأولى في القضاء علي الفقر.

ثانيًا: تطور الفقر في مصر

باستقراء مؤشرات الفقر في مصر والصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء توصلنا من خلال الجدول رقم (١) شهدت فترة البحث تغيرات ملحوظة في معدلات الفقر، ويتضح من الجدول (١) أن متوسط معدل الفقر وصل إلى ٢٤.٦ % خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠)، بينما بلغت نسبة متوسط الفقر المدقع ٤.٧٢٥%، وكان أعلى معدل فقر في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ حيث بلغ ٣٢.٥% من حجم السكان بينما وصل نسبة الفقر المدقع إلى ٦.٢%، وحدد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء خط الفقر عند مستوى ٨٨٢٧ جنيهًا في السنة، وهو ما يعادل حوالي ٧٣٥.٥ جنيه شهريًا مقابل ٥٧٨٧.٩ جنيه سنويًا؛ لقيام الدولة بتخفيض سعر صرف الجنيه المصري للاتجاه نحو الإصلاح الاقتصادي مما أدى إلى جعل البنوك تخفض قيمة العملة المحلية، أما أقل معدل فقر وصلت إليه مصر في عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ بلغ ١٦.٧% من حجم السكان و٢.٩% بالنسبة لأقل نسبة فقر مدقع شهدتها مصر، وذلك ارتكازًا على خط الفقر في مصر والمحدد من قبل وزارة التخطيط المصرية عام ٢٠٠٤ والمقدر ١.٧٥ جنيه في اليوم الواحد؛ لتبني

مصر برنامج طموح للإصلاح الاقتصادي، وتمثلت أهم أهدافه في إصلاح الخلل المالي والهيكلي للإقتصاد المصري وتحسين مناخ الاستثمار مما كان له تأثير إيجابي على معدلات الفقر عن طريق رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين دخول الأفراد

جدول (١)

تطور معدل الفقر (نسبة الفقراء وفقًا لمقياس الفقر القومي) وتطور معدل الفقر المدقع ومعدل خلال الفترة ١٩٩٠/١٩٩١-٢٠١٩/٢٠٢٠

السنة	نسبة الفقر%	نسبة الفقر المدقع %
١٩٩٠/١٩٩١	٢٤.٣	٦.٥
١٩٩٥/١٩٩٦	٢٢.٩	–
١٩٩٩/٢٠٠٠	%١٦.٧	٢.٩
٢٠٠٤/٢٠٠٥	%١٩.٦	٣.٦
٢٠٠٨/٢٠٠٩	%٢١.٦	٦.١
٢٠١٠/٢٠١١	%٢٥.٢	٤.٨
٢٠١٢/٢٠١٣	%٢٦.٣	٤.٤
٢٠١٤/٢٠١٥	%٢٧.٨	٥.٣
٢٠١٧/٢٠١٨	%٣٢.٥	٦.٢
٢٠١٩/٢٠٢٠	%٢٩.٧	٤.٥

المصدر: بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق ،٢٠٢٠ ، وبيانات البنك الدولي.

ثالثًا: تطور الإنفاق العام في مصر

يتناول هذا الجزء تطور هيكل الإنفاق العام في مصر من خلال تقسيم فترة البحث إلى أربع فترات كالتالي:

١- مرحلة الإصلاح الاقتصادي (١٩٩٠/١٩٩١-١٩٩٦/١٩٩٧)

أخذت مصر بسياسات الإصلاح الاقتصادي في بداية التسعينات من القرن العشرين بعد تفاقم الاختلالات الاقتصادية الكلية إلى معدلات يصعب على الاقتصاد تحملها، وعجز الاقتصاد المصري عن نتيجة تفاقم أزمة الديون الخارجية عن الوفاء بأعباء تلك الديون طبقًا لآجال استحقاقها، ونظرًا للرغبة في تجنب الآثار السلبية لمخاطر التوقف عن خدمة الدين والسعى نحو إعادة الجدولة لتلك الديون فإن الأمر يستلزم كشرط مسبق لتلك العملية الاتفاق مع كل من صندوق النقد والبنك الدوليين على برنامج للإصلاح الاقتصادي في مصر، وتضمنت المرحلة

برنـامج للتثبيت ويشرف عليه صندوق النقد، **وبرنـامج للتكيـف الهيكلـي** ويشرف عليه البنك الدولي كما تضمن الإتفاق على إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية؛ لتخفيض الآثار السلبية التي قد تنتج عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وحماية الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل والطبقات المتضررة من تنفيذ البرنامج.

انخفضت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلى الإجمالى من ٤٦.٤% (٣٠.٣% للإنفاق الجارى،١٦.١% للإنفاق الاستثمارى) إلى ٢٦%(٢٠.٨% للإنفاق الجاري و ٥.٢% للإنفاق الاستثمارى) خلال العامين ١٩٩٠/١٩٩١ و١٩٩٦/ ١٩٩٧، وانخفضت نسبة الإنفاق الجارى إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٦.٧% عام ١٩٩٠/١٩٩١ إلى ٢٠.٨% عام ١٩٩٦/١٩٩٧، وانخفضت نسبة الإنفاق الاستثماري من ١٦.١% إلى ٥.٢% في نفس العامين السابقين؛ لتخفيض عجز الموازنه العامة من خلال خفض حجم الإنفاق العام بتقليل حجم الإنفاق على بند الأجور، وتخفيض عدد العاملين فى الجهاز الحكومي والمؤسسات العامة، وتخفيض حجم الدعم وحجم الاستثمارات العامة، وانحصر دور الاستثمار العام فى المجالات المتعلقة بالبنية الأساسية والإنفاق الاجتماعي على(التعليم والصحة) وخفض الدعم المباشر وغير المباشر (الشواربي،١٩٩٧: ص ١٥).

وبتحليل هيكل الإنفاق العام وصلت نسبة متوسط الفوائد إلى ٢٣.٢% من إجمالي الإنفاق العام و٢٩ % من إجمالي الإنفاق الجاري خلال الفترة ١٩٩٠/١٩٩١-١٩٩٦/١٩٩٧؛ تنفيذًا لبرنامج الإصلاح الإقتصادي، وزاد لجوء الحكومة إلى إصدار أذون الخزانة لتمويل العجز في الموازنة العامة مع التحول فى تكوين المحافظ من الودائع بالعملة الأجنبية إلى الودائع بالجنية المصري، كما تم اتباع سياسة نقدية مقيدة؛ أدت إلى زيادة معدلات الفائدة الإسمية، واحتل بند الأجور "المرتبة الثانية"، وبلغت متوسط نسبته ٢١.٥% من إجمالى الإنفاق العام و٢٦.٧% من إجمالى الإنفاق الجاري خلال هذه المرحلة، وفي النصف الأول من التسعينيات لم تكن هناك سياسة واضحة للحكومة تجاه الأجور، حيث أعلنت الحكومة عن سياسة التخلى عن الالتزام بتعيين الخريجين وترشيد التوظف الحكومى وتشجيع الاجازات غير مدفوعة الأجر، وبلغ متوسط نسبة **الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** ١٤ % من إجمالى الإنفاق العام و ١٧.٢% من إجمالي الإنفاق الجاري، واتضح أن الإعتمادات المخصصة لبند الدعم بلغت عام ١٩٩٠/١٩٩١ ٦٦٣٥ مليون جنيه ثم زادت إلى ٧٢٣٧مليون

جنيه عام ١٩٩٢/١٩٩١، ثم انخفضت إلى ٤٠٤٧ مليون جنيه عام ١٩٩٣/١٩٩٢ ثم إلى ٣٢٦٥ مليون جنيه عام ١٩٩٤/١٩٩٣ بمعدل نمو سنوى سالب بلغ -١٩.٣% في نفس العام، ثم ارتفع الدعم إلى ٤٣٣١ مليون جنيه عام ١٩٩٦/١٩٩٥ بمعدل نمو سنوي ١٣.٦% ثم انخفض إلى ٤١٣٤ مليون جنيه عام ١٩٩٧/١٩٩٦ بمعدل نمو سالب -٤.٥%؛ لخفض الإنفاق الحكومى والعجز فى الموازنة العامة، وجاء هذا الهدف على حساب العدالة الإجتماعية بإعتباره يهدف إلى مراعاة الدولة للبعد الاجتماعي وتقليل التفاوت بين الطبقات بجانب باب الأجور، كما بلغ **بند السلع والخدمات** (الإنفاق العام على شراء السلع والخدمات اللازمة) ٥.٧ % كنسبة من إجمالي الإنفاق العام ويتكون من أربعة مجموعات(السلع، الخدمات، الاعتمادات الإجمالية المدرجة بموازنات الجهات، الاحتياطيات العامة لشراء السلع والخدمات)، وبلغت أيضًا متوسط نسبة **الإنفاق العسكري** ٣.٣% من الناتج المحلى الإجمالى و ١١.٤ % من إجمالى الإنفاق العام مقابل ١٩.٣ % في الثمانينيات؛ كإستجابة لمتطلبات برنامج الإصلاح الإقتصادي، ويمكن القول أن تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي في مصر أدى إلى إنخفاض حجم ومكونات الإنفاق العام، من خلال تخفيض حجم الإنفاق على الدفاع والأجور والدعم العينى مقابل المحافظة على الإنفاق العام على كل من الصحة والتعليم، وارتفاع الانفاق العام على الدين العام وخاصة الدين الداخلى.

٢- مرحلة الركود والأزمات الاقتصادية (١٩٩٧/١٩٩٨-٢٠٠٣/٢٠٠٤)

واجه الإقتصاد المصري حالة من التراجع والركود خلال هذه المرحلة؛ نتيجة عدد منالصدمات الداخلية متمثلة في الهجوم الإرهابى على الأقصر عام 1997، مما أثر على قطاع السياحة بشكل ملحوظ وحدوث عجز في النقد الأجنبي، وأيضًا مشاكل الفساد المالى لبعض رجال الأعمال ورجال البنوك في نفس العام؛ نتيجة العجز عن سداد القروض وهروبهم خارج البلاد واتباع سياسات نقدية غير فعالة، وأسعار فائدة حقيقية مرتفعة وبيئة إقليمية وعالمية تتسم بالركود (Kheir-El-Din, Abou-Ali,2008: p 9)، وإرتفع حجم الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٢٥.٥ % عام ١٩٩٨/١٩٩٧ إلى ٣٠% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣، وبلغت نسبة الإنفاق الجاري من إجمالي الإنفاق العام ٨٤.٤% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ و ٢٦.٣% من الناتج المحلي الإجمالي في نفس العام، مقارنة بنسب بلغت حوالى٧٦.٨% و ٢٠% عام ١٩٩٨/١٩٩٧، وفي المقابل بلغت نسبة الإنفاق الإستثماري

كنسبة من إجمالي الإنفاق العام وكنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ١٥.٦% و ٣.٨% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ على التوالي مقابل ٢١.٣% و ٥.٤% عام ١٩٩٨/١٩٩٧ على التوالي.

وبتحليل هيكل الإنفاق العام تبين أن بند **الأجور** جاء في المرتبة الأولى ضمن مكونات الإنفاق العام، وبلغت متوسط نسبتة ٢٥.٩% من إجمالي الإنفاق العام و٣١.٩% من إجمالي الإنفاق الجاري، ورفعت الحكومة الأجور كأداة توسعية لتنشيط جانب الطلب المحلي في إطار السياسة المالية التوسعية التى اتبعتها الحكومة، وتحسين أحوال العاملين المدنيين في الدولة ومواجهة ارتفاع الأسعار ورفع مستوى معيشتهم، وارتفعت الأجور كنسبة من الإنفاق العام من ٢٤% في عام ١٩٩٨/١٩٩٧ إلى ٢٥.٥% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ (الرفاعي، ٢٠١٠: ص ١١٢) ويليه البند السادس" **الإستثمارات** " ثم البند الثالث " **الفوائد** " بنسب وصلت فى المتوسط خلال هذه الفترة ١٨.٨% و١٨.٧% على التوالي، واحتل البند الرابع "**الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** " المرتبة قبل الأخيرة كنسبة من الإنفاق العام، حيث بلغت متوسط نسبته ١٢.٩ % مقابل ١٤ % مقارنة بفترة التحليل السابقة.

واحتل البند الثانى" **السلع والخدمات** " المرتبة الأخيرة ضمن هيكل الإنفاق العام، وبلغت نسبته من الإنفاق العام ٧.١ % خلال هذه الفترة مقابل ٥.٧ % خلال فترة التحليل السابقة، ويتضح أن الإنفاق على باب" **السلع والخدمات**" أصبح ذو وزن نسبي أقل في بنود الإنفاق العام، بالرغم من أهميته بالنسبة لسير أعمال الحكومة كالمستشفيات والمدارس والجامعات وغيرها من الهيئات الحكومية.

وإجمالاً، بلغت متوسط نسبة الإنفاق الجاري ٨١.٢% من إجمالي الإنفاق العام (٣١.٩% منها للإنفاق على بند الأجور و٢٣ % منها للإنفاق على بند الفوائد و١٦ % للإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية و٨.٧ % للإنفاق على السلع والخدمات، ٢٠.٤% للإنفاق على المصروفات الأخرى)، كما بلغت متوسط نسبة الإنفاق العسكري ١٠.٣% من إجمالي الإنفاق العام و٣.٠٢ % من الناتج المحلي الإجمالي، في مقابل ١١.٤% ، ٣.٣% على التوالي خلال الفترة السابقة، مما يوضح انخفاض الإنفاق العام الإستثمارى والإنفاق العام على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بإستمرار، مما أثر على مستوى معيشة الأفراد في المجتمع وخصوصًا الفئات الفقيرة وحدوث إختلال في هيكل توزيع الدخل القومي وانخفاض معدلات النمو الاقتصادى.

٣- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية الجديدة (٢٠٠٤-٢٠٠٥- ٢٠٠٩/٢٠١٠)

إعتمدت هذه المرحلة على فلسفة جديدة من الإصلاحات الإقتصادية منذ عام ٢٠٠٤؛ هدفت إلى التركيز على دور القطاع الخاص ليتحول من كونه شريكًا صغيرًا لشريكًا في تعبئة الإستثمارات اللازمة للعمل وتدنية التدخل الحكومي والتي تضمنت سن قوانين جديدة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ (montasser ,2005: p 42)، وبلغت متوسط نسبة إجمالي الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٣١.٦% مقابل ٢٨% خلال الفترة السابقة، كما بلغت متوسط نسبة الإنفاق العام ٣٦.٣% في هذه الفترة؛ نتيجة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في عام ٢٠٠٤ مثل الإصلاحات التي شملت تصنيف الموازنة العامة، كما بلغت ٣٣.٧% عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨؛ نتيجة حزم التحفيز الاقتصادي التي لجأت إليها مصر لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، وخاصة الإنفاق العام الاستثماري الذي بلغت نسبته ٤.١% من الناتج المحلي الإجمالي وهي أعلى نسبة خلال هذه الفترة، كما زاد الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية (مياة الشرب والصرف الصحي) ودعم التصنيع خلال العامين ٢٠٠٩/٢٠٠٨ و٢٠١٠/٢٠٠٩، ثم انخفضت نسبة الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٣٠.٣% (جويفل،٢٠١٧: ص٩١)،

وبلغ متوسط نسبة الإنفاق الجاري كنسبة من إجمالي الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي ٨٧.٧% و٢٧.٨% على التوالي خلال هذه الفترة مقارنةً بـ ٨٢.٤% و٢٣.٥% خلال الفترة السابقة، وانخفضت نسبة الإننفاق العام الإستثماري كنسبة من إجمالي الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ١٢.٣% و٣.٧% على التوالي في هذه الفترة مقابل ١٧.٦% و٤.٦% في الفترة السابقة؛ بالرغم من إرتفاع نسبة الإنفاق الإستثماري إلى الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي من ١١.٥% و٣.٤% في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ على التوالي إلى ١٢.٤% و٤.١% عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ على التوالي (الأزمة المالية العالمية)، وقامت مصر بإجراء مجموعة من حزم التحفيز المالي لمواجهة تداعيات الأزمة وانخفض معدل الإستثمار الكلي من ٢٣.٣% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى ١٩.٨% عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨؛ نتيجة الإنخفاض في معدل الإستثمار الخاص من ١٥.١% إلى ٩.٦% في نفس العامين.

وبتحليل هيكل الإنفاق العام احتل البند الرابع " **الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** " على النصيب الأكبر من هيكل الإنفاق العام، وبلغت متوسط نسبته ٢٨.٧% من إجمالي الإنفاق

العام و٣٢.٧% من إجمالي الإنفاق الجاري في هذه الفترة، وزاد الإنفاق على الدعم بشكل كبير ليبلغ ٥٤٢٤٥ مليون جنية عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ مقارنةً بالعام المالي السابق الذي بلغ ١٣٧٦٥ مليون جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، وأصبحت نسبة الدعم إلى إجمالي الإنفاق العام ٢٦.١% مقابل ٨.٥% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، ووصلت قيمة الدعم على المنتجات البترولية ٤٠١٢٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ والدعم على السلع الغذائية ٩٤٠٥ مليون جنيه؛ نتيجة قرار تعويم سعر صرف الجنيه في أخر يناير ٢٠٠٣ وزيادة عدد السلع المدعومة على البطاقات التموينية في مايو ٢٠٠٤ لتشمل (الزيت والسكر الأرز والمكرونة والدقيق والعدس والفول والمسلى النباتي والشاى)؛ لتخفيف أثر ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وانخفضت قيمة الجنيه المصري بحوالي ٣٠% بعد تحرير سعر الصرف في يناير ٢٠٠٣ (حلمي،٢٠٠٥: ص٧).

وبدأت وزارة المالية دعم المنتجات البترولية بالموازنة العامة بقيمة ٤١٧٧٨ مليون جنيه؛ لتخفيف عبء ارتفاع أسعار المنتجات البترولية والحد من تأثيرها على أسعار السلع الأخرى، وشكلت نسبة الدعم على المنتجات البترولية ٧٧% إلى إجمالي الدعم (وزارة المالية، الحساب الختامي للموازنة العامة،٢٠٠٧/٢٠٠٦) ، وبلغ قيمة الدعم على السلع التموينية عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ٩٤٠٦ مليون جنيه بنسبة ١٧.٣% من إجمالي الدعم، وزادت قيمة الدعم بشكل كبير في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وبلغت ٨٤٢٠٥ مليون جنية بمعدل نمو سنوي ٥٦.١%، وبلغ الدعم على السلع التموينية ١٦٤٤٤ مليون جنيه وتشمل دعم رغيف الخبز وبلغ ٩٠% من دعم السلع التموينية، ودعم السلع الأخرى مثل الشاى وزيت الطعام والسكر والأرز، ودعم الصادرات بلغ ١٩٦٠ مليون جنيه وشكل ٢.٣% من إجمالي الدعم، وبلغ قيمة دعم المنتجات البترولية ٦٠٢٤٨ مليون جنيه، وبلغ معدل التغير السنوي في إجمالي دعم المنتجات البترولية ٥١% بين العامين ٢٠٠٧/٢٠٠٦ و ٢٠٠٨/٢٠٠٧ (وزارة المالية، الحساب الختامي للموازنة العامة،٢٠٠٨/٢٠٠٧)، وبلغت أيضًا قيمة الدعم في عام (٢٠٠٨ /٢٠٠٩) ٩٣٨٣٠ مليون جنيه (٢١٠٧٠ للسلع التموينية و٦٢٧٠٢ للمنتجات البترولية ٤٢١٩ لتنشيط الصادرات)، وزادت نسبة دعم الصادرات بـ ١١١% عن العام السابق، بينما في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بلغ الدغم ٩٣٥٧٠ مليون جنيه وانخفضت دعم السلع التموينية إلى ١٦٨١٩مليون جنيه بنسبة ٢٠%، وارتفع الدعم على المنتجات البترولية إلى ٦٢٧٠٢ مليون جنيه بنسبة ٦.١%(جويفل،٢٠١٧: ص٩٥).

ويلي بند " **الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية**" بند "**الأجور**" وبلغت متوسط نسبته ٢٣.٢% من إجمالي الإنفاق العام و ٢٦.٥% من إجمالي الإنفاق الجاري، ورفعت الحكومة الأجور لتنشيط جانب الطلب المحلي وتحسين أحوال العاملين المدنيين، ويليه البند الثالث "**الفوائد**" وبلغ ١٨.٦% من إجمالي الإنفاق العام و٢١.٢% من إجمالي الإنفاق الجاري، وكان له تأثير سلبي في الإنفاق على الخدمات الإجتماعية مثل التعليم والصحة وغيرها، وفي نفس الوقت ارتفعت فوائد الدين العام وكان له تأثير سلبي على الاستقرار الاقتصادي أيضًا (فتحي،٢٠١١: ص٢٨٦-٢٨٧)، واحتل البند الثاني " **السلع والخدمات** " المرتبة الأخيرة من الإنفاق العام وبلغت نسبته ٦.٣% في هذه الفترة مقابل ٧.١% في الفترة السابقة، **وإجمالاً**، بلغ نسبة الإنفاق الجاري ٨٧.٧% من إجمالي الإنفاق العام في هذه الفترة (٢٦.٥% للإنفاق على بند الأجور و ٢١.٢% للإنفاق على بند الفوائد، ٣٢.٧% للإنفاق على بند الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية و٧.٢% للإنفاق على بند السلع والخدمات، ١٢.٤% للمصروفات الأخرى)، ومن ناحية أخرى بلغ الإنفاق العسكري ٨.٢% من إجمالي الإنفاق العام و٢.٤% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة مقابل ١٠.٣% و٣.٠٢% على التوالي في الفترة السابقة.

٤- مرحلة ثورة ٢٥ يناير ومالحقها من أزمات (٢٠١٠/٢٠١١-٢٠٢٠/٢٠٢١)

لم يكد الإقتصاد المصري يتعافى من الأزمة المالية حتى اندلعت ثورة الخامس والعشرين من يناير، وما نتج عنها من أحداث ألقت بظلالها على الأداء الإقتصادي تمثلت في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار وانتشار الفساد، فضًلا عن غياب العدالة الإجتماعية، وتزامنت مع هذه الأزمة العديد من المستجدات الإقتصادية والسياسية على الصعيدين الإقليمي والدولى، منها ثورات الربيع العربى، واستمرار تراجع الإقتصاد العالمي واضطراب أسواق المال العالمية في الاقتصادات المتقدمة والناشئة وتصاعد أزمة الديون السيادية عام ٢٠١٠ فى بعض الدول الأوربية (البدويهي،٢٠١٤: ص ١٣٠)، وتدهور معدل النمو الاقتصادى من ٥.١% عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ١.٨%، ٢.٢%، ٢.١%، ٢.٢% في الأعوام ٢٠١١/٢٠١٠، ٢٠١٢/٢٠١١، ٢٠١٣/٢٠١٢، ٢٠١٤/٢٠١٣ على التوالي، ثم ارتفع معدل النمو إلى ٤.٢% عام ٢٠١٥/٢٠١٤؛ نتيجة العديد من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية، ثم واجه العالم في أواخر عام ٢٠١٩ تفشيًا سريعًا لفيروس كورونا في كافة أرجائه تسبب في

سقوط مئات الآلآف من الضحايا، مما أدى إلى توقف العديد من الأنشطة ولم يقتصر الأمر على كونه متعلق بالصحة بل امتد ليشمل العديد من المجالات في كافة نواحي الحياة، وتأثر الإقتصاد المصري خلال عام ٢٠٢٠ بتباطؤ النشاط الإقتصادي من خلال عدة قنوات من أهمها انخفاض مستوى الصادرات؛ نتيجة تباطؤ الطلب لدى الشركاء التجاريين الأساسيين، وأثر سلبًا على حصيلة برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته مصر منذ عام ٢٠١٦ بعدما كانت مصر على وشك الإنطلاق نحو خطة تحول اقتصادي واعدة.

وبلغ متوسط نسبة الإنفاق العام ٣٠.٦% من الناتج المحلى الإجمالى خلال هذه الفترة، وشكل الإنفاق الجارى كنسبة من الإنفاق العام والناتج المحلى الإجمالى ٩١.٨%، ٢٨.٢% على التوالي في هذه الفترة مقابل ٨٧.٧%، ٢٧.٨% على التوالي في الفترة السابقة، وانخفضت نسبة الإنفاق الإستثماري في هذه الفترة وبلغت من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي ٨.٢%، ٢.٤% على التوالي مقابل ١٢.٣%، ٣.٧% في الفترة السابقة؛ نتيجة لإستجابة الحكومة للعديد من المطالب الفئوية مثل زيادة الأجور والبدلات ومعاشات التقاعد، فقد حدثت بعد ثورة ٢٥ يناير زيادة كبيرة في الإنفاق العام على الأجوروتعويضات العاملين خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٤/٢٠١٥)، وارتفعت تقريبًا من ٩٦.٣ مليار جنيه إلى ١٩٨.٥ مليار جنيه، كما بلغ متوسط معدل نمو الأجور في هذه الفترة ١٨.٥% وهي تمثل أعلى معدل خلال فترة الدراسة.

وبتحليل هيكل الإنفاق العام احتل "**الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** " البند الرابع على النصيب الأكبر من مكونات الإنفاق العام، وبلغت نسبته ٣١% من إجمالي الإنفاق العام و ٣٣.٩% من إجمالي الإنفاق الجاري فى هذه الفترة مقابل ٢٨.٧% و ٣٢.٧% من إجمالي الإنفاق العام والإنفاق الجاري على التوالي في الفترة السابقة، وفي الفترة ٢٠١٢/٢٠١١-٢٠١٤/٢٠١٣ بعد حدوث ثورة ٢٥ يناير ارتفعت قيمة " **الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية**" لتبلغ ١٥٠١٩٣ مليون جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١١، وزاد الدعم على السلع التموينية إلى ٣٠٢٨١ والدعم على المنتجات البترولية إلى ٩٥٥٣٥ مليون جنيه، وارتفعت قيمة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية إلى ٢٢٨٥٧٩ مليون جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٣ (منها ٣٥٤٩٣ مليون جنيه للدعم على السلع التموينية و ١٢٦١٧٩ مليون جنيه للدعم على المنتجات البترولية)، وفي عام ٢٠١٥/٢٠١٤ انخفض بند "**الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية**" إلى ١٩٨٥٦٩ مليون جنيه(

منها ٣٩٣٩٥ مليون جنيه للدعم على السلع التموينيه) أي بزيادة بلغت ٣٩٠٣ مليون جنيه عن العام المالي السابق، وظهر الإنخفاض في الدعم على المنتجات البترولية بشكل ملحوظ، حيث بلغت قيمته إلى ٧٣٩١٥ مليون جنيه بمقدار انخفاض بلغ ٥٢٢٦٤ مليون جنيه عن العام المالي السابق ٢٠١٣/٢٠١٤؛ نتيجة لرفع الدعم عن الطاقة بشكل جزئي.

ويليه البند الأول " **الأجور**" وبلغت متوسط نسبته ٢٥.٣% من إجمالي الإنفاق العام و٢٧.٦% من إجمالي الإنفاق الجاري في هذه الفترة؛ لإستجابة الحكومة للعديد من المطالب الفئوية مثل زيادة الأجور والبدلات ومعاشات التقاعد وتثبيت العاملين المؤقتين فى الجهات الحكومية في حالة انقضاء ثلاث سنوات على الأقل على تعيينهم، ويليهما البند الثالث " **الفوائد**" وبلغت متوسط نسبتها ٢٣.٩% من إجمالي الإنفاق العام و ٢٦% من إجمالي الإنفاق الجاري في هذه الفترة واحتل البند الثانى " **السلع والخدمات**" المرتبة الأخيرة ضمن هيكل الإنفاق العام وبلغت نسبته من الإنفاق العام ٥ % في هذه الفترة مقابل ٦.٣ % في فترة التحليل السابقة.

وإجمالاً، بلغ متوسط نسبة الإنفاق الجاري ٩١.٨% من إجمالي الإنفاق العام في هذه الفترة منها (٢٧.٦% للإنفاق على الأجور و ٢٦% للإنفاق على الفوائد و٣٣.٨% للإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية و ٥.٤% للإنفاق على السلع والخدمات و٧.٢% للمصروفات الأخرى)، كما بلغ متوسط نسبة الإنفاق العسكري ٥.٩% من إجمالي الإنفاق العام و ١.٧٣% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة، مقابل ٨.٢% و ٢.٤% على التوالي في الفترة السابقة، كما بلغت قيمة إجمالي الإنفاق العام للدولة ١٧١٣.٢مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل ١٥٧٤.٥ مليار جنيه(بزيادة قدرها ٨.٨%) عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، وتحملت الموازنة العامة لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠ تخصيص ١٠٠مليار جنيه لمواجهة انعكاسات وباء كورونا على الاقتصاد المصري، كما أعلنت وزارة المالية أن إجمالي الإنفاق المستهدف بموازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١ بلغت ١.٧ تريليون جنيه مقابل ١.٥ تريليون جنيه بموازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠، كما تم الأخذ في الاعتبار زيادة مخصصات الإنفاق على الصحة لتبلغ ٢٥٨.٥ مليار جنيه بزيادة ٨٣.٢ مليار جنيه بنسبة زيادة ٤٧% عن العام المالي ٢٠١٩؛ لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتغطية تكلفة التأمين الصحي والأدوية.

خامسًا: التجارب الدولية

يعتبر القضاء على الفقر من أهم سبل تحسين أوضاع المجتمع والمتمثلة في الجوع والأمن الغذائي للأسر ذات الدخل المنخفض، ومن هذه التجارب التجربة الصينية والماليزية وتجربة بنجلادش والبرازيل والتجربة المصرية.

1- التجربة الصينية

قدمت تجربة الصين نموذجًا فريدًا لتحقيق التنمية خلال فترة زمنية وجيزه، وخلَّصت مئات الملايين من الفقر المدقع، وذلك بالاعتماد على سياسات الإصلاح الحكومية المحددة، والتي أسهمت بشكل واضح فى تحقيق النمو الاقتصادي وانعكس بدوره إيجابيًا على الحد من مشكلة الفقر، ووفقًا لبيانات البنك الدولي فقد انخفض عدد الفقراء فى الصين من ٢٠٠ مليون شخص فى عام ١٩٨١ إلى ٢٨ مليون فقيرًا في عام ٢٠٠٢ (أي أنها انخفضت من ٤٩% إلى ٦.٩%)؛ بسبب نمو الاقتصاد في هذه الفترة حيث وصل متوسط النمو السنوي إلى ١٠%، فضلاً عن التخطيط المركزي للأسواق والتحول من الاعتماد على الزراعة إلى التصنيع والخدمات، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين ١٤.٧ تريليون دولار عام ٢٠٢٠ وبلغ إجمالي حجم الصادرات والواردات الصينية ٤.٦٥ تريليون دولارعام ٢٠٢٠ وأصبحت الصين" مصنع العالم" (General Administration of Customs of China, 2020)، وتغلبت الصين على مشكلة الفقر بتوفير المزيد من فرص العمل، وكذلك تعويض الخسائر الاقتصادية المرتبطة بالحد من الأضرار البيئية، وتحسين الخدمات التعليميه في المناطق الفقيرة وتوفير مستوى صحي أفضل وإقامة منظومة الضمان الإجتماعي(عباس،٢٠١٩).

قدمت الحكومة الصينية عام ١٩٩٤ خطة ٨ – ٧ وهي الخطة الوطنية للحد من الفقر، والتي كان هدفها رفع ٨٠ مليون فقيرًا من فوق خط الفقر، والتي من خلالها تم تكثيف سياسات الحد من الفقر وذلك تحديدًا في النصف الثاني من الثمانينيات (Cook and white,1998)، وخلال الفترة ٢٠٠١– ٢٠١٠ طرحت خطة القرن الجديد لتخفيف حدة الفقر، من خلال إتباع عدد من المناهج الفعالة فى مكافحة الفقر في الصين، وأهمها المنهاج الوطنى لخطة مساعدة الفقراء من خلال العلوم والتكنولوجيا للفترة خلال الفترة ١٩٩٦– ٢٠٠٠، ومنهاج مساعدة الفقراء من خلال التنمية فى المناطق الريفية خلال الفترة ٢٠٠١– ٢٠١٠، وكذلك خطة مساعدة تنمية القوميات الأقل عددًا خلال الفترة ٢٠٠٥–٢٠١٠ The State Council Information Office of

the People's Republic of China, 2021)، بالإضافة إلى تطبيق نظام صارم لسياسة تنظيم الأسرة والتركيز على جودة الإنجاب، والعمل على تحسين نوعية التعليم وكذلك الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين مما ترتب عليه تحويل عملية تنظيم الأسرة لغالبية الصينيين من إجبار إلى اختيار ذاتي، لتحسين مستوى المعيشة والقضاء على مشكلة الفقر.

وبدأت الصين تعمل على دفع التنمية فى عدد من البلدان النامية من خلال المشاركة في الكثير من المشروعات التنموية لتخفيف حدة الفقر فى بعض الدول النامية، وسعت الصين في عام ٢٠٢٠ للانفتاح على العالم وتعزيز التعاون بينها وبين الدول الأخرى وخاصة الدول النامية؛ لتقديم المساهمات الفعَّالة لتخفيف حدة الفقر في العالم والعمل على تحقيق الرخاء المشترك للبشرية وبناء رابطة مشتركة بين العالم (Morris, 2020).

2- التجربة الماليزية

عانت ماليزيا لأعوام عديدة من الاستعمار الذي نهب خيراتها وعزز الجهل والتخلف في أبنائها، وقدم رئيس وزراء ماليزيا مهاتير جدول أعمال خطة التنمية السادسة لماليزيا عام ١٩٩١، ويهدف فيها إلى وصول ماليزيا إلى دولة صناعية مكتفية ذاتيًا بحلول عام ٢٠٢٠ تشمل جميع نواحي الحياة، وتعد ماليزيا أحد النمور الآسيوية التي خرجت من كبوتها لتنهض إلى مصاف الدول المتقدمة خلال عقدين من الزمن؛ لتقديمها تجربة ناجحة ورائدة في التعايش بين المجموعات المختلفة، بعد أن كانت مجتمعًا زراعيًا، واستطاعت تخفيض معدلات الفقر من ٥٢.٤% إلى ٥.٥% خلال الفترة من ١٩٧٠- ٢٠٠٠، ثم ١.٧% عام ٢٠١٠ ثم ٠.٤ % عام ٢٠١٥(الصاوي،٢٠١٣: ص١٥) ، كما بلغ متوسط الدخل السنوي للفرد في قبل بداية حقبة التنمية ٣٥٠ دولار أمريكي (يعادل ١٠٥٠ رينجيت ماليزي)، وارتفع إلى ٣٧٧٦٠ رينجيت ماليزي (يعادل ١٢٦٠٠ دولار أمريكي في عام ٢٠١٦، ولذلك نجحت ماليزيا في تحقيق هدف الحد من الفقر الوارد ضمن الأهداف الإنمائية للألفيه قبل التاريخ المحدد له بفترة طويلة، وترجع أهم مقومات نجاح التجربة الماليزية في التخفيف من الفقر إلى إيمانها بأهمية التعليم والتنمية البشرية وكان للتجربة الماليزية نتائج يمكن الاستفادة منها مثل الحفاظ على السلام والوحدة والاستقرار السياسي في ظل تعدد الأعراق واختلاف الديانات، إنشاء مشروعات وطنية عملاقة ورفع كفاءة رأس المال البشري (التلباني،٢٠١٩:ص٦٦) فالإنسان هوعماد التنمية مع الاهتمام بالتعليم ومحاربة الفساد .

3- تجربة بنجلادش (بنك الفقراء)

تعد تجربة بنك الفقراء من التجارب الرائدة في مجال مساعدة الفقراء وتحسين أوضاعهم المعيشية، حيث نجح البروفسير محمد يونس عام ١٩٨٣ في تطوير عمل مصرف جرامين في محاربة الفقر في واحدة من أقل اقتصاديات العالم تواضعًا من خلال قيام بنك الفقراء بتقديم المساعدات للفقراء لتحسين أوضاعهم المعيشية (منصور،٢٠١٤: ص ١٣٩)، وقيام البنك بإقراض الفقراء حتى يتمكنوا من إقامة مشروعات صغيرة دون فوائد، وفي حالة تعثر الفقراء عن السداد لا يلاحقهم البنك، والمقترض على علم تام بأن ما يسدده للبنك سيذهب لمساعدة أشخاص آخرون يعانون من الفقر.

ونجحت التجربة وأسفرت عن تغير حياة ٥٠٠ شخص للأفضل، واقتنع البنك المركزي بهذه الفكرة عام ١٩٧٩، حيث تبنى مشروع القرية وأنشأ عدة فروع في القرى بلغت ٢٦٠٠ فرع، كما بلغ معدل سداد القروض ٩٩% وتم التركيز على النساء كقوة للعمل؛ حيث بلغت نسبتهم ٩٤% من عملاء البنك (هاشم،٢٠١٧: ص ٧)، وبفضل القروض الممنوحة للنساء احتلت بنجلاديش المركز الثاني عالميًا بعد الصين في صناعة الملابس الجاهزة، وساهم أيضًا في القضاء على الفقر بجميع أشكاله ويمكن الاستفادة من تجربة مصرف الفقراء من خلال اتباع الأسلوب العلمي من نشأة التجربة والعمل بإخلاص، وتوفير الدعم للمشروع خصوصًا في مراحله الأولى، وأيضًا إمكانية قيام المصارف بدور تنموي هام إذا اهتمت بالمناطق الريفية، ووضع أسس تمويل مناسبة للفقراء وإخفاق النظر إلى الإمكانات المادية.

٤- تجربة البرازيل

تعتبر البرازيل من أفضل التجارب الدولية في مجال الدعم النقدي المشروط وغير المشروط وتم تنفيذ برنامج الدعم النقدي (منحة الأسرة) في بداية عام ٢٠٠٣، ومن خلال هذا البرنامج تم تحرير أكثر من ٣٥ مليون شخص برازيلي من الفقر المدقع، ويركز هدف البرنامج على تخفيف حدة الفقر المدقع، من خلال تحويلات نقدية للأسر التي تعيش تحت خط الفقر، حتى لا ينتقل الفقر عبر الأجيال؛ ويتم ذلك من خلال ضمان حق المستفيدين في الصحة والتعليم ، واجه البرنامج العديد من التحديات مثل كيفية تحديد الفئات المستهدفة وآليات المراقبة و التقييم المثالي وإدارة البرنامج ، ومن خلال منحة الأسرة خرجت البرازيل من خريطة الجوع العالمية بشهادة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٤ كانت البرازيل من بين افضل ثلاث دول في مجال

خفض عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية بنسبة ٨٢%، كما انخفضت وفيات الأطفال الناجمة عن سوء التغذية بنسبة ٥٨%، كما ساعد البرنامج أطفال الأسر الفقيرة على الانتظام في المدارس(قمره وأخرون،٢٠٢٠: ص٢٨)، والحد من عدم المساواه خاصة بين الطبقات الأفقر دخلاً، ومختلفي الأعراق والفئات العمرية، كما استهدف البرنامج إنشاء شبكة من الخدمات لتعزيز الحماية الاجتماعية ووضع استراتيجية لمكافحة الفقر المدقع ، ويركز مركز التدخل الحكومي الذي أنشئ لذلك ، على تحسين أوضاع الحماية الاجتماعية ومساندة العاملين في المناطق الريفية والحضرية في مواجهة التغيرات التي طرأت في سوق العمل .

٥- التجربة المصرية

تتضمن التجربة المصرية استعراض الجهود الحكومية والأهلية في مجال تحسين أوضاع الفقراء، وذلك من خلال التعرف على برنامجي تكافل وكرامة الذي يمثل الدور الحكومي، وتجربة بنك الطعام الذي يمثل الجهود الأهلية، وفيما يتعلق بالجهود الحكومية بدأت وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع بعض الوزرات والجهات الأخرى على تنفيذ برنامجين للدعم النقدي؛ لدعم الفئات الاكثر فقرًا في قرى صعيد مصروبعض مناطق القاهرة والجيزة ، وأوضح تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن الدولة وجهت ٧٥٠ مليار جنيه من الموازنة العامة للدولة خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢٠/٢٠٢١ لبرنامج الحماية الاجتماعية بمعدل نمو بلغ ٥٠% بين عامي ٢٠١٥/٢٠١٦-٢٠٢٠/٢٠٢١ وقد نتج عن ذلك تحقق العديد من الإنجازات منها في مجال الحماية الاجتماعية استفادت ٣.٨ مليون أسره من برامج الدعم النقدي، واستفاد ١.١ مليون مواطن من أصحاب الهمم من برامج الدعم النقدي بنسبة ٨% من إجمالي عدد المستفيدين، كما شملت المرحلة التمهيدية من مبادرة " حياة كريمة " توجيه ١٥ مليار جنيه لتطوير أكثر ٣٧٥ قرية احتياجًا في مصر ٤.٥ مليون مواطن نتج عنها خفض معدلات الفقر في هذه القرى في المتوسط بـ ١١%.

ولبرنامجي (تكافل وكرامة) أهداف اقتصادية واجتماعية وإنسانية حيث إن البرنامجين موجهان إلى فئتين هما: الفئة الأولى (برنامج تكافل) هي الأسر التي لديها أطفال ملتحقون بمراحل التعليم المختلفة حتى المرحلة الثانوية، أو صغار يحتاجون للرعاية والمتابعة الصحية، أما الفئة الثانية (برنامج كرامة) فهي فئة كبار السن فوق ٦٥ عامًا والذين لا يقدرون على العمل، وليس لهم مصادر دخل ثابتة أو المعاقين إعاقة تمنعهم من العمل والكسب ، وأيضًا لا يملكون دخلاً ثابتًا وتنفيذ برنامجي تكافل وكرامة يعكس فهما عميقًا لقضية العدالة الاجتماعية والتي تحتاج لحلها رؤية جذرية

شاملة ، وقد أدركت الحكومة المصرية أهمية العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدعم الحكومي ليصل إلى مستحقية الفعليين حيث يستفيد من هذين البرنامجين في مرحلتهما الأولى أكثر من نصف مليون مصري يحصلون على الدعم النقدي، أما فيما يتعلق بالجهود الأهلية (بنك الطعام المصري)، حيث قامت مجموعة من رجال الأعمال بتأسيس بنك الطعام المصري عام ٢٠٠٤ ورؤيته أن تصبح مصر خالية من الجوع بحلول عام ٢٠٢٠ ويعمل البنك على خمس محاور رئيسية، وهي إطعام غير القادر، تنمية القادر، التوعية بعدم إهدار الطعام، الاستثمار ضمان الاستقرار، تنظيم عشوائية العمل الخيري.

سادسًا: النموذج القياسي

١- توصيف متغيرات الدراسة:

١/١- المتغيرات المستقلة:

١/١/١- الإنفاق العام على EDU): وهو نسبة الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الإنفاق العام. التعليم (

٢/١/١- الإنفاق العام HEA): وهو نسبة الإنفاق العام على الصحة من إجمالي الإنفاق العام. على الصحة (

٣/١/١- الإنفاق العام على SUP): وهو نسبة الإنفاق العام على الدعم من إجمالي الإنفاق العام. الدعم (

٢/١- المتغير التابع

١/٢/١- الفقر (POV) : تم قياسه باستخدام مؤشر نسبة الفقراء لإجمالي عدد السكان.

وسوف يكون نموذج الدراسة بالشكل الأتي:

$$POV = b_0 + b_1 Spending\ on\ education + b_2 Spending\ on\ health + b_3\ Spending\ on\ support + \mu$$

٢- إختبار استقرار السلاسل الزمنية (Unit root test):

تمثل الخطوة الأولى قبل تحديد نموذج التقدير لاختبار استقرار متغيرات الدراسة كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (٢) نتائج اختبار ديكي فولر (ADF) لاستقرار السلاسل الزمنية

المتغيرات		عند المستوى I(0)			الفرق الأول I(1)			درجة التكامل
		ثابت فقط	ثابت واتجاه زمني	بدون	ثابت فقط	ثابت واتجاه زمني	بدون	
الفقر	t -statistics	-1.697228	-2.093716	-0.101205	-1.937086	-1.720462	-1.981160	I(1)
	p-value	0.4217	0.5260	0.6400	0.3114	0.7151	0.0471	
الإنفاق على التعليم	t -statistics	-1.647777	-1.464171	-0.392087	-5.586662	-6.117831	-5.675735	I(1)
	p-value	0.4462	0.8187	0.5338	0.0001	0.0001	0.0000	
الإنفاق على الصحة	t -statistics	-2.682004	-3.201542	-0.258376	-5.533138	-5.436319	-5.631557	I(1)
	p-value	0.0893	0.1045	0.5843	0.0001	0.0007	0.0000	
الإنفاق على الدعم	t -statistics	-1.194060	-1.215487	-0.748422	-4.778417	-4.701632	-4.866844	I(1)
	p-value	0.6632	0.8883	0.3834	0.0007	0.0042	0.0000	

المصدر: من إعداد الباحثة من خلال البرنامج الإحصائي E-Views

وبالنظر إلى نتائج الجدول رقم (٢) سيلاحظ أن القيمة الإحتمالية لجميع المتغيرات أكبر من ٥% عند المستوى (0)I، مما يؤدى إلى قبول الفرض العدمى القائل بأن السلاسل الزمنية غير مستقرة أى تعانى من عدم الإستقرار، ولكن بعد أخذ الفروق الأولى وجد أن السلاسل الزمنية مستقرة عند درجة ثقة ٩٥% حيث كانت القيمة الإحتمالية أقل من ٥%، مما أدى إلى قبول الفرض البديل القائل بأن السلاسل الزمنية مستقرة عند الفروق الأولى.

٣- اختبـار التكامـل المشتـرك

من نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية تبين أنه من الممكن إجراء منهجية Johansen co-integration لمعرفة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وتم الحصول على النتائج التالية:

جدول رقم(٣) نتائج إختبار الأثر Eigenvalue Trace

الفرض العدمى	Eigenvalue	Trace statistic	القيمة الحرجة عند ٥%	القيمة الاحتمالية
None *	0.544026	50.27012	47.85613	0.0291
At most 1	0.389522	28.28118	29.79707	0.0740
At most 2	0.280385	14.46282	15.49471	0.0711
At most 3 *	0.170963	5.249745	3.841465	0.0219

المصدر: من إعداد الباحثة من خلال البرنامج الإحصائي E-Views

جدول رقم (٤) نتائج إختبار القيمة العظمى(Maximum Eigenvalue)

الفرض العدمى	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	القيمة الحرجة عند ٥%	القيمة الاحتمالية
None	0.544026	21.98894	27.58434	0.2209
At most 1	0.389522	13.81836	21.13162	0.3801
At most 2	0.280385	9.213076	14.26460	0.2689
At most 3 *	0.170963	5.249745	3.841465	0.0219

المصدر: من إعداد الباحثة من خلال البرنامج الإحصائي E-Views

ويتضح من الجدولين رقم (٣) و(٤) بالنسبة لنتائج إختبار الأثر يتم رفض الفرض العدمى والقائل بعدم وجود تكامل، مشترك بين المتغيرات فى الأجل الطويل عند None- At most3 وقبول الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات فى الأجل الطويل وذلك لأن القيمة الاحتمالية أقل من ٥%، أما بالنسبة لنتائج اختبار القيمة العظمى يتم قبول الفرض العدمي والقائل بعدم وجود تكامل مشترك وذلك عند مستوى معنويه ٥%.

٤- اختبار السببية لجرانجر Granger Causality Test

لمعرفة اتجاه العلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير ثم إجراء اختبارت السببية .

جدول رقم (٥) نتائج اختبار السببية لجرانجر

فرض العدم (Null Hypothesis)	F – Statistic	P- value	اتجاه العلاقة السببية
EDU → POV	1.96342	0.1632	لا توجد علاقة
POV → EDU	0.65546	0.5286	
HEA → POV	1.61923	0.2198	لا توجد علاقة
POV → HEA	0.48332	0.6229	
SUP → POV	1.90320	0.1718	لا توجد علاقة
POV → SUP	2.53392	0.1013	
HEA → EDU	1.05711	0.3637	توجد علاقة أحادية الاتجاه
EDU → HEA	6.24235	0.0068	
SUP → EDU	10.5322	0.0006	توجد علاقة أحادية الاتجاه
EDU → SUP	2.13996	0.1405	
SUP → HEA	5.20580	0.0136	توجد علاقة أحادية الاتجاه
HEA → SUP	0.92723	0.4099	

المصدر: من إعداد الباحثه من خلال البرنامج الإحصائي E-Views

وتوضح نتائج الجدول رقم (٥) اختبار السببية لجميع متغيرات الدراسة بتضمين فترتي ابطاء Lags Interval 2 ، وقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين التعليم والفقر، ولا توجد أيضًا علاقه بين الصحة والفقر وكذلك الدعم والفقر، كما أظهرت وجود علاقة أحادية الاتجاه تتجه من التعليم إلى الصحة (أي أن الصحة لا تسبب التعليم)، وعلاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من الدعم إلى التعليم، وعلاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من الدعم إلى الصحة .

٥- نموذج تصحيح الخطأ (VECM):

وتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ كالتالي:

جدول (٦) نموذج تصحيح الخطأ

Error Correction:	D(POV_EST)	D(EDU_EXP)	D(HEA_EXP)	D(SUP_EXP)
CointEq1	-0.110097	0.046795	0.035731	-0.082949
	(0.02576)	(0.09035)	(0.03937)	(0.20465)
	[-4.27436]	[0.51795]	[0.90762]	[-0.40532]

ويمكن صياغة المعادلة المقدرة كالتالي:

$$= -1.212223 Spending\ on\ education - 3.90158865169$$
$$nding\ on\ health - 0.511191914002\ Spending\ on\ support$$
$$+ 0.173550$$

جاءت إشارة قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة(وتعني أنها بتصحح ب٠.١١٠٠٩٧ سنويًا) وهي إشارة منطقيه وجميع إشارات المتغيرات سالبه وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

6- اختبار معنوية النموذج

جدول (٧) نتائج اختبار معنوية النموذج

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.110097	0.025758	-4.274357	0.0005

تشير نتائج الجدول رقم (٧) إلى أن قيمة معامل تصحيح الخطأ معنويه عند مستوى ٥%، وأنه تم تصحيح ما قيمته ١١% من الإختلال أو الإنحراف قصير الأجل، حيث أن معلمة تصحيح الخطأ تساوي (0.110097-) مما يدل على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج مع وجود الإشارة السالبة المتوقعة، وان هذه العلاقة ستتجه للتصحيح في مسارها التوازني في الاجل القصير، وهذا يعني أن المتغير التابع (الفقر) تتعدل قيمته نحو القيم التوازنيه بنسبه ١١% تقريبًا سنويًا في اتجاه العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

جدول رقم (٧) نتائج اختبار معنوية النموذج

Residual Statistics		ديربن واتسون Durbin Wastson	الخطأ المعيارى Std Error of Regression	R-Adjusted Square (%)	R-Square (%)	قيمة(F)
الانحراف المعيارى	الوسط					
0.010867	0.002207	2.616297	0.006265	%٦٦	%٧٨	6.802202

ومن خلال الجدول رقم (٧/٣) تؤكد قيمة R- Square على معنوية النموذج وتفسيره أن ٧٨% من التغيرات في المتغير التابع (الفقر) أمكن تفسيرها بواسطة التغيرات في المتغيرات المستقلة

(الإنفاق على التعليم، الإنفاق على الصحة، الإنفاق على الدعم) بمعادلة الإنحدار المقدرة والباقي يرجع إلى عوامل عشوائية أخرى، وأيضًا أظهرت نتائج النموذج أن معظم متغيرات النموذج معنوية عند مستوى ٥% ما عدا (C3 C10,C7,C6، بالإضافة إلى صغر قيمة الخطأ المعياري للنموذج، وأكدت نتائج إختبار ديربن واتسون وهو الاختبار الخاص بقياس مشكلة Autocorrelation الارتباط الذاتى بين البواقى، أكدت نتائجه على عدم ارتباط النماذج المقترحة بمشكلة الارتباط الذاتى بين البواقى، كما تؤكد إحصائيات البواقى Residual Statistics على أن قيم البواقى للنماذج المقترحة تتوزع توزيعًا معياريًا حيث أن قيمة الوسط الحسابى تقترب من الصفر وقيمة الانحراف المعيارى تقترب من الواحد الصحيح.

نتائج وتوصيات البحث

١- نتائج البحث

- ارتفاع نسبة الفقر خلال فترة الدراسة بالرغم من تنفيذ الدولة برنامجي للإصلاح الاقتصادي، إلا أن ذلك أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لفئة محدودي الدخل.
- اتضح أن بند الدعم كان أكثر العناصر تعرضًا للنقصان خاصة خلال الفترة (١٩٩٢/١٩٩٣ -٢٠٠٢/٢٠٠٣)، فقد كانت قيمة الدعم في الموازنه العامة نحو ٧٢٣٧ مليون جنية في عام ١٩٩١/١٩٩٢، وبلغت ٦٩٣٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، حيث تؤكد البيانات أن ٨٠% من السكان مسجلون في بطاقات التموين، مما يعني اشتراك الأغنياء في الحصول على الدعم مع الفقراء.
- كما أوضحت نتائج الجزء القياسي في اختبار التكامل المشترك وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الإنفاق العام والفقر بالنسبة لنتائج إختبار الأثر، وجاءت إشارة العلاقة متفقة مع النظرية الاقتصادية.
- أكد اختبار نموذج تصحيح الخطأ إلى وجود علاقة قصيرة الأجل بين متغيرات البحث.
- كما أوضحت نتائج اختبار سببية جرانجر أن هناك علاقة سببية لكنها أحادية الاتجاه تتجه من التعليم إلى الصحة (أى التعليم يسبب الصحة ولا تسبب الصحة التعليم)، وعلاقة سببية أحادية تتجه من الدعم إلى التعليم، وعلاقة سببية أحادية تتجه من الدعم إلى الصحة .

٢- توصيات البحث

- تعرض الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة لمجموعة من الصدمات الخارجية والاختلالات الداخلية (مثل الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ وقيام ثورة ٢٥ يناير وتفشي جائحة فيروس كوفيد-١٩) والتي ألقت بظلالها على مستويات التنمية في تلك الفترة، ومن ثم يستلزم الأمر إتخاذ مجموعة من الإجراءات لمعالجة أوجه القصور والخلل التي نتج عن تلك الأحداث.
- يجب التركيز على زيادة المخصصات الموجهه للسلع والخدمات مثل التعليم والصحة والذي يرفع من مستوى معيشة الأفراد، وأيضًا مخصصات المنافع النقدية أو المدفوعات التحويلية مثل مدفوعات الدعم والمساعدات الحكومية.
- يجب على الحكومة ترشيد وتحسين كفاءة الإنفاق العام في مصر، والعمل على إعادة توزيع الدخل القومي من خلال خفض الجزء العلوي من الدخل القومي (خفض دخول الأغنياء) عن طريق الضرائب التصاعدية، ورفع الجزء السفلي من الدخل القومي (زيادة دخول الفقراء) عن طريق الاعانات والدعم ووصوله إلى مستحقيه.
- العمل على الإستفادة من المميزات التي أفرزتها كلاً من التجارب الدولية في التعليم والتخفيف من الفقر بما يفيد الاقتصاد المصري.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- البدويهي، عمر.(٢٠١٤). حزم الحفز المالي والأزمات الاقتصادية بالتطبيق على الحالة المصرية، رسالة دكتوراه، كلية السياسة والاقتصاد– جامعة القاهرة.
- برنامج الأمم المتحدة.(٢٠١٠). تقرير عام ٢٠١٠ عن الأهداف الإنمائية للألفية، نيويورك .
- برنامج الأمم المتحدة، الأهداف الإنمائية وما بعد ٢٠١٥.
- البنك المركزي المصري .(٢٠٢٠). النشرة الاحصائية الشهرية، العدد. ٢٨٣.
- التلباني، أحمد محيي الدين محمد . (٢٠١٩). التجربة الاقتصادية الماليزية " التقويم والدروس المستفادة" .
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩.
- جويفل، موسى جويفل سلمي . (٢٠١٧). دور الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي في إطار العدالة الاجتماعية بالتطبيق على مصر، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة– جامعة المنصورة.
- حلمي، أمنية . (٢٠٠٥). كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ١٠٥.
- الخنيزي، يارا يوسف ابراهيم .(٢٠٢٠). دور التعليم في الحد من الفقر في مصر" دراسة قياسية" رسالة ماجستير، كلية التجارة – جامعة المنوفية.
- دسوقي، رحاب أمين .(٢٠٢٠). دور حجم وكفاءة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة – جامعة بنها.
- الرفاعي، نورا.(٢٠١٠). العلاقة بين نمو الدعم وتطور السياسة المالية والموازنة العامة في مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.
- الشواربي، شيرين حسن. (١٩٩٧). تحليل الآثار الماكرو اقتصادية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر باستخدام نموذج قياسي، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- الصاوي، عبدالحافظ . (٢٠١٣). قراءة في تجربة ماليزيا التنموية ، مجلة الوعي الإسلامي ، الكويت، العدد (٤٥١).
- عباس، أحمد فاروق.(٢٠١٩). " التجربة التنموية في الصين..الواقع والتحديات"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلد(٤٩) ، العدد(٣)، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

- العراقي، بشرى أحمد السيد و السيد، أشرف لطفي و حسن، رشدي فتحي محمود و عبد العال علا عادل على.(٢٠٢٣). قياس أثر التنمية البشرية على الفقر في مصر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة– جامعة دمياط، المجلد (٤)، العدد (١).
- العيسوي ،ابراهيم .(٢٠٠٧). الاقتصاد المصري في ثلاثين عام ، منتدى العالم الثالث، المكتب الاكاديمي.
- فتحي، مروة. (٢٠١١). الدين العام المحلي المصري وتأثيراته المحتملة على السوقين النقدي والمالي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق–جامعة المنصورة.
- قمرة ، سحر عبد المنعم السيد و جميلة أمل أحمد فؤاد و حسن، غادة صالح. (٢٠٢٠). دراسة إقتصادية تحليلية في ريف مصر: دراسة حالة لمحافظة الإسكندرية، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي.
- مسعود، يوسف يخلف ساسي، وسامي عمر. (٢٠٢٠). أثر الإنفاق العام على معدل الفقر: أدلة من ليبيا للفترة ١٩٩٦–٢٠٢٠، مجلة الباحث الإقتصادي، المجلد (٨)، العدد(٢).
- منصور، السيد شحته أبو العزم .(٢٠١٤). تحليل العلاقة بين مستوى الفقر ومستوى التعليم بالتطبيق على محافظة الشرقيه، رسالة ماجستير، كلية التجارة– جامعة الزقازيق.
- هاشم ، يحيي محمد محمد . (٢٠١٧). التجارب الدولية لشبكات الحماية الاجتماعية كآلية لمواجهة الفقر " دراسة تحليلية "، المجلد (٢)، العدد (١٨).
- وزارة المالية، الحساب الختامي للموازنة العامة ، العام المالي٢٠٠٦/٢٠٠٧.

المراجع الأجنبية

1. Elshahawany , Dina N and Elazhary, Ramy H. (2022). Government Spending and Regional Poverty Alleviation: Evidence from Egypt ,Erf 28th Annual
2. General Administration of . Conference, economic research forum, p(1-7). Customs of China.(2020) China Customs
3. Kheir-El-Din, Hanaa and Abou-Ali Hala .(2008). Inflation and growth in Egypt: is there a threshold effect?. ECES , Working Paper No. (135).
4. Birowo, Tejo.(2011). The relationship between Government Expenditure and poverty rate in Indonesia" Verbeek 2004. Guide to modern Econometrics,Pp(1-125).
5. Cook, Sarah and White, Gordon.(1998).“The Changing Pattern of Poverty in china: ISSUES FOR RESEARC HAND POLICY”, Institute of Development Studies, Working Paper (67).
6. El-Eahwany, Naglaa, El-Laithy, Heba. "Towards Decent Worn in North Africa, "Poverty Employment and Policy – Advisory Making in Egypt A Country Profile , Ilo Area Office in Cairo North Africa Mitt Disciplinary Team.

7. Lokshin, Michael, El-laithy, Heba and Banerji, Arup.(2010). Poverty and economic growth in Egypt,1995–2000, Journal of African Studies and Development Vol.(2),No.(6),Pp.(150-165).
8. montasser, E.(2005). Public Finance and Growth cycle(1975-2004) from Boom to Bust. Faculty of Economics and Political Science, Cairo University.
9. Morris, Scott .(2020).“China’s Role in Developing Countries”, Center for Global Development.
10. Oriavwote , Victor E. (2018). Andrew Ukawe , Government expenditure and poverty reduction in Nigeria. Journal of Economics and Public Finance, Vol. (4) ,No.(2),Pp.(156- 163).
11. Taruno, Hendrawan Toni.(2019). Public Spending and Poverty Reduction in Indonesia: The Effects of Economic Growth and Public Spending on Poverty Reduction in Indonesia 2009 -2018, indonesian journal of planning and development ,Vol. (4),No.(2), Pp.(49-56).
12. The State Council Information Office of the People’s Republic of China, (2021).
13. World Bank.(1990). World Development Report, 1990 (Oxford: Oxford University Press.
14. Yaekob, Temesgen. (2016). Relation of government expenditure with economic growth and poverty reduction in Ethiopian -ARDL analysis. International Journal of Current Research,Vol.(8),No.(12), Pp.(43215–43221).